قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على اتفاق القرض بمبلغ ٣,٣٧٥ بليون ين يابانى لاستكمال تمويل مشروع تحسين شبكة المياه بالقاهرة الكبرى بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والموقع فى القاهرة بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق القرض بمبلغ ٣,٣٧٥ بليون ين يابانى لاستكمال تمويل مشروع تحسين شبكة المياه بالقاهرة الكبرى بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والموقع فى القاهرة بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ١١ شعبان سنة ١٣٩٨ (١٦ يوليه سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

القاهرة فى ٣٠ مايو ١٩٧٨

صاحب السعادة :

أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه أخيرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن القرض اليابانى الذى سيقدم لجمهورية مصر العربية بغرض تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين .

١ ــ يقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار (يشار إليه بالصندوق) لهيئة مياه القاهرة الكبرى مبلغ وقدره ٣,٣٧٥,٠٠٠ (ثلاثة بليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون ين يابانى (يشار إليه هنا بالقرض) طبقا للقوانين واللوائح السائدة فى اليابان وذلك لتحسين شبكة مياه القاهرة الكبرى .

٢ ــ (١) سوف يتوفر القرض بمقتضى اتفاق قرض يبرم بين الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى والصندوق . وسوف ينظم هذا الاتفاق شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتى سوف تتضمن ضمن أشياء أخرى المبادئ التالية :

(ا) تكون فترة السداد ١٨ سنة بعد فترة سماح وقدرها ٧ سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاثة ونصف (٣,٥٪) بالمائة سنويا .

(جـ) تاريخ إنهاء المسحوبات يكون أربع سنوات (٤) من تاريخ التوقيع على الاتفاقية .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض الوارد ذكره فى البند (١) أعلاه بعد اقتناع الصندوق بجدوى المشروع .

(٣) يمكن مد تاريخ إنهاء المسحوبات الوارد ذكره فى البند (١ ــ جـ) أعلاه وذلك بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ــ تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل وفوائد القرض .

٤ ــ سوف يتيح القرض تغطية المدفوعات التى سيدفعها مستوردون مصريون لموردين مقاولين أو مستشارين يابانيين طبقا للعقود التى تبرم بالين اليابانى لشراء منتجات من اليابان وخدمات يقدمها مواطنون يابانيون واللازمة لتنفيذ المشروع .

٥ ــ تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها بعدم فرض أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين .

٦ ــ يمنح المواطنون اليابانيون الذين يطلب منهم تقديم خدمات فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات اليابانية والخدمات التى يقدمها اليابانيون التى ينص عليها فى العقد المشار اليها فى الفقرة (٤) أعلاه التسهيلات التى قد تكون لازمة لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية وإقامتهم فيها لتأدية أعمالهم .

٧ ــ تعفى حكومة جمهورية مصر العربية كلا من :

(ا) الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليها .

(ب) الشركات اليابانية التى تصل كمقاولين أو مستشارين من أية ضرائب أو أية رسوم مالية على استيراد وإعادة تصدير المعدات والآلات اللازمة لتنفيذ المشروع .

٨ ــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما بشأن أية مسائل قد تطرأ أو تتصل بما تم الاتفاق عليه أعلاه .

ويشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب ورد سعادتكم عليه والذى يؤكد ما سبق نيابة عن حكومتكم . اتفاقا بين الحكومتين والذى سوف يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان اخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد باستكمال الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص تقديرى واحترامى .

سفير اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

مستر توكيشيرو بوموتو

القاهرة فى ٣٠ مايو ١٩٧٨

صاحب السعادة :

أتشرف بالإحاطة بأنى قـــد تسلمت خطاب سيادتكم بتاريخ اليوم والذى نصه :

" أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه أخيرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن القرض اليابانى الذى سيقدم لجمهورية مصر العربية بغرض تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين .

١ ـــ يقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار (يشار إليه بالصندوق) لهيئة مياه القاهرة الكبرى مبلغ وقدره ٣,٣٧٥,٠٠٠ (ثلاثة بليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون ين يابانى (يشار إليه هنا بالقرض) طبقا للقوانين واللوائح السائدة فى اليابان وذلك لتحسين شبكة مياه القاهرة الكبرى .

٢ ـــ (١) سوف يتوفر القرض بمقتضى اتفاق قرض يبرم بين الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى والصندوق . وسوف ينظم هذا الاتفاق شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتى سوف تتضمن ضمن أشياء أخرى المبادئ التالية :

(ا) تكون فترة السداد ١٨ سنة بعد فترة سماح وقدرها ٧ سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاثة ونصف (٣,٥٪) بالمائة سنويا .

(جـ) تاريخ إنهاء المسحوبات يكون اربع سنوات (٤) من تاريخ التوقيع على الاتفاقية .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض الوارد ذكره فى البند (١) أعلاه بعد إقناع الصندوق بجدوى المشروع .

(٣) يمكن مد تاريخ إنهاء المسحوبات الوارد ذكره فى البند (١ ـ جـ) أعلاه وذلك بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ـــ تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل وفوائد القرض .

٤ ـــ سوف يتيح القرض تغطية المدفوعات التى سيدفعها مستوردون مصريون لموردين ومقاولين أو مستشارين يابانيين طبقا للعقود التى تبرم باين اليابانى لشراء منتجات من اليابان وخدمات يقدمها مواطنون يابانيون واللازمة لتنفيذ المشروع .

٥ ـــ تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها بعدم فرض أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين .

٦ ـــ يمنح المواطنون اليابانيون الذى يطلب منهم تقـديم خدمات فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات اليابانية والخدمات التى يقدمها اليابانيون التى ينص عليها فى العقد المشار إليها فى الفقرة (٤) أعلاه التسهيلات التى قد تكون لازمة لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية وإقامتهم فيها لتأدية أعمالهم .

٧ ـــ تعفى حكومة جمهورية مصر العربية كلا من :

(ا) الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليها .

(ب) الشركات اليابانية التى تصل كمقاولين أو مستشارين من أية ضرائب أو أية رسوم مالية على استيراد و إعادة تصدير المعدات والآلات اللازمة لتنفيذ المشروع .

٨ ـــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما بشأن أية مسائل قد تطرأ أو تتصل بما تم الاتفاق عليه أعلاه .

ويشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب ورد سعادتكم عليه والذى يؤكد ما سبق نيابة عن حكومتكم . اتفاقا بين الحكومتين والذى سوف يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد باستكمال الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ " .

ويشرفنى كذلك نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن أؤكد أن ما سبق هو أيضا مفهوم حكومة جمهورية مصر العربية وأوافق على أن خطاب سعادتكم وردى هـــذا عليه سوف يشكلان اتفاقا بين الحكومتين والذى سوف يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية باستكمال الإجراءات الدا - لية اللازمة لدخول مثل هذا الإتفاق حيز التنفيذ .

فانتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص تقديرى واحترامى .

وكيل الوزارة
لشئون التعاون الاقتصادى
عبد العزيز زهوى

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٦ بشأن الموافقة على اتفاق القرض بمبلغ ٣,٢٧٥ بليون ين ياباني لاستكمال تمويل مشروع تحسين شبكة المياه بالقاهرة الكبرى بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٧ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق القرض بمبلغ ٣,٢٧٥ بليون ين ياباني لاســـتكمال تمويل مشروع تحسين شـبكة المياه بالقاهرة الكبرى بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣٠ ؛

ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/٧ ؛

تحريرا فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٩٨ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨)

بطرس بطرس غالى